

Distr.
GENERAL

S/1997/41
17 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من المندوب الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن حكومة لبنان تطلب إلى مجلس الأمن، بموجب هذا، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي ستنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وذلك لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، استناداً إلى أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) وجميع قرارات ومقررات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

ونظراً للعدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان والانتكاسات الخطيرة التي عانت منها عملية السلام، فإنه يجب التأكيد على أن التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) هو السبيل الوحيد لوقف العنف في جنوب لبنان، مما سيتيح للحكومة اللبنانية بسط سلطتها السيادية على جميع المنطقة الخاضعة للاحتلال وإلى الحدود المعترف بها دولياً، وإعادة استتاب القانون والنظام في كل أرجاء المنطقة.

وفي هذا السياق، تمثل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التزام المجتمع الدولي باستعادة لبنان لكامل سيادته وسلامته الإقليمية. ويتمثل دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة الأمن والسلم الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة. فما تقدمه من دعم ومساعدة إنسانية يفيد السكان المدنيين الذين ما فتئوا يعربون عن عظيم تقديرهم. غير أن هذه المساعدة لا يمكن أن تكون بدليلاً عن اضطلاع القوة بولايتها الأساسية على النحو المنصوص عليه في القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨).

وقد قام فريق الرصد المنبثق عن تفاهم نيسان/أبريل ١٩٩٦، في أعقاب العدوان الإسرائيلي لنيسان/أبريل ١٩٩٦، بدور في التخفيف من كثافة القصف الموجه ضد المدنيين في جنوب لبنان وغرب البقاع. غير أن هدف هذا الفريق مؤقت بطبعه ولا يعد بأي حال من الأحوال بدليلاً عن التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إسرائيل إلى وقف أعمالها العسكرية الموجهة ضد سلامة أراضي لبنان وسحب قواتها من الأراضي اللبنانية فوراً.

ولا يزال الانتعاش الوطني الشامل للبنان معرقاً بمواصلة إسرائيل احتلالها لجنوب لبنان واعتدائها اليومي على أراضيه ومواطنيه.

ولا تزال إسرائيل ترفض الإفراج عن المئات من المحتجزين اللبنانيين الأبرياء المعتقلين منذ سنوات في السجون الإسرائيلية ومخيمات الاحتجاز المعروفة بسمعتها السيئة في الخيام ومرجعيون، في جنوب لبنان والتي يشرف عليها الإسرائيليون منتهكة بذلك اتفاقيات جنيف. ويعبّاني العديد من المحتجزين من أمراض خطيرة نتيجة لظروف العيش القاسية، وسوء المعاملة والحرمان من الرعاية الطبية. وقد هلك آخرون في المخيمات أو بعد إطلاق سراحهم بفترة وجيزة. وما فتئ المحتجزون يتعرضون للتعذيب البدني والمعنوي مما يشكل انتهاكا آخر للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولا يزال لبنان ملتزماً كاملاً بعملية السلام في الشرق الأوسط لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد وافق لبنان على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام وما أعقبه من جولات للمفاوضات في واشنطن استناداً إلى القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، على نحو ما أكدته رسالة الضمادات المؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، التي وجهتها إلى حكومة لبنان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، باعتبارها من المشتركين في رعاية المؤتمر.

ويُسرني أن أشير في هذا السياق إلى أن العملية الوطنية للتعهير والإصلاح ماضية قدماً وتبذل الجهود لإعادة بناء المركز التجاري الجديد في وسط مدينة بيروت وتحديث الهياكل الأساسية الوطنية. وقد أعطيت الأولوية للخدمات الأساسية من قبيل توفير الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل وأشغال الإمداد بالمياه وبناء المدارس والمستشفيات.

وتفتنم حكومة لبنان هذه الفرصة لتشيد بقيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإداريّها وجنودها والبلدان المساهمة بالقوات لما بذلوه من جهود نبيلة وتضحيات في سبيل قضية السلام. كما يسرّها أن تشير إلى أن قيادة القوة والسلطات اللبنانيّة لا تزال تنسق من أجل إعادة نشر الجيش اللبناني في كافة القسم الجنوبي من البلد إلى حدوده المعترف بها دولياً. وفي هذا الصدد، ترى حكومة لبنان أنه ينبغي الإبقاء على القوام والقدرة التشغيليين لقوى.

وعلاوة على ذلك، تود حكومة لبنان أن تعرب عن عميق تقديرها للأمين العام ومساعديه لجهودهم الحثيثة التي تساهمن في التواجد القيّم لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في جنوب لبنان.

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سمير مبارك
السفير
الممثل الدائم

— — — — —